مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث "كوتر" CAWTAR	الموضوع : العنف ضد المرأة	الرقم : 0.0.5.2
	المصدر : القدس العربي	البلد : لبنان
	التاريخ : 28 - فبراير - 2003 ص 18	

فتاوى وقوانين تسجنها وتهدر حقوقها ومجتمع يتستر على الاعتداءات عليها:

يجب ايقاف العنف ضد المرأة السعودية

د. أمل القحطاني*

ما زال المجتمع العربي مقصرا في ممارسة حقوق الانسان بشكل عام والمرأة بشكل خاص. والجدير بالذكر أن المرأة العربية ما زالت تعيش «تابعة» أكثر من كونها قائدة أو حتى مشاركة في القيادة.

في بلد كالسعودية تعاني النساء من تطبيق قوانين أساسها التمييز الجنسي بحيث يتم تحديد فرصهن الاجتماعية والتعليمية والعملية بشكل قانوني ومنظم. المرأة السعودية اعتادت أن يُقال لها ما تريد لتذعن وليس أن يسمح لها بأن تتكلم عن نفسها. والمحزن أن الكثيرات بدأن التفكير من خلال ذلك النظام الانساني القاصر والمبرر دينيا، وكأن الثقافة الذكورية السائدة في السعودية بتشكيلها لكل النظم الحياتية للمواطن السعودي جعلت النساء السعوديات بلا هوية ولا عقلية استقلالية، بحيث يرددن كلام غيرهن من رجال الدين المتنطعين ممن يهمهم السيطرة على آلية التفكير الشعبي حتى يتأكدون أن لا حركة مناوئة لهم تلوح في الأفق.

يهمني كسيدة سعودية أن أرى بنات بلدي يتمتعن بحقوقهن الانسانية والمدنية كاملة بحيث لا يُمارس عليهن أي نوع من أنواع الظلم تحت مسمى دين أو نظام ما فلا انسان كريما يستحق ان يحظى بصورة كاذبة من الحياة.

يقوم رجال الدين (المطاوعة) في السعودية بممارسة دور قمعي على المرأة بدعم حكومي يسلب المواطنين حقهم في الاعتراض وصد الظلم عنهم ويعطي رجال الدين من الهيئة ومتتبعي أثر الشعب صلاحيات بلا رقابة. عدم وجود الرقابة الصادقة من قبل الحكومة هذا الى جانب الاغفال المتعمد لدور المواطن في الاصلاح أعطى رجال الدين مساحة كبيرة من الحرية في التصرف وتتبع من يرونه لا يوافق فكرهم وأوامرهم فعم الفساد في معظم مؤسسات الدين والحكومة مما أدى الى حالات ظلم واسعة وخطيرة. لقد تمكن رجال الدين هؤلاء من اغفال الاشارات الواضحة الصريحة والتعاليم الانسانية التي جاء بها الاسلام وشكلوها بفهمهم الخاص وتفسيراتهم التي غالبا ما تسرق حرية المواطنين وتضيق على النساء بالذات، فلقد حولوا الاسلام الى تعاليم جديدة تخدم أصحاب السلطة والنفوذ. تلك التعاليم الجديدة حتى لو خالفت بفحواها الروح الانسانية التي حملها الاسلام فهي قد اكتسبت طابعا مقدسا كونها نابعة من رجال دين مدعومين حكوميا. ولا يجب أن نغفل أن الحكومة لم يكن دورها فقط رمزيا بل تعداه الى نشر تعليمات رجال الدين تحت مسمى «فتاوى» ونشر كتيبات تطبعها الحكومة وتفرضها على الشعب من خلال تطبيقها في المدارس والجامعات والمعاهد وتوزعها في مراكز العمل والمرافق العامة. في بلدي السعودية صار الدين الاسلامي يفهم من خلال فتاوى رجال الدين المتزمتين والذين هم في الأساس لسان الحكومة ومظلتها لتبرير تصرفات الحكومة دينيا حتى يخضع لها الشعب، لأن الحكومة قد سيست الدين بحيث تسوغ أخطاءها وتجعل الناس لاتفكر في نقدها على اعتبار أن معارضتها هو معارضة للدين!!

رجال الدين في السعودية ينتمون لمذهب واحد ولفكر في أساسه واحد مستبعدين كل المذاهب الأخرى بل وممارسين عليهم تمييزا يمتلىء بالاحتقار لكل من ينتمي لغيرهم. هناك فتاوى دينية كثيرة تكفر المذاهب الأخرى وتحث الشعب والحكومة على التضييق على المواطنين المنتمين لمذاهب أخرى وأحيانا حتى الاعتداء عليهم، وتستجيب الحكومة لضغوطهم وتُضيق على من لاينتمي الى مذهبهم الديني. الشعب السعودي يُعاني من تقسيم منظم ولكن هذا كله يأتي مضاعفا على المرأة التي مع مشاركتها للرجل ضحية لهذه الممارسات غير الانسانية فهي نفسها تُفرض عليها أراء هؤلاء المطاوعة ولا يحق لها الا الاتباع حرفيا لما يصدرونه ضدها!

في السعودية هناك فتاوى لمنع المرأة من الخروج من المنزل بل البعض يرى بايمان قاطع أن للمرأة فرصتان للخروج من المنزل فقط: واحدة من منزل أبيها الى منزل زوجها والأخرى من منزل زوجها الى القبر، ويُدرس هذا القول باعتباره مسلمة يقينية، وهو صادر من أشخاص يمثلون الحكومة مثل بكر أبو زيد وصالح الفوزان وهما من منتسبي المؤسسة الدينية الرسميين. قد لا يكون حال كل النساء هكذا، ولكن هذه بعض اعتقادات رجال الدين المؤسسين لنظام الحياة في السعودية وهذا بحد ذاته أمر خطير لا يجب اغفاله لمن يريد العيش بكرامة وانسانية تليق به كانسان كرمه الله. ولابد من الاشارة الى أن احتقار المرأة وعدم احترام انسانيتها تعدى ذلك الى استغلال اباحة تعدد الزوجات فصار التعدد متداولا بلا ضابط بل وصل الأمر الى الدعوة الى فضائل تعدد الزوجات، واعتبار ذلك جزءا من ايمان الرجل وتقواه، واعتبار معارضة الزوجة الأولى لزواج زوجها بأخرى كفرا وضلالا حسب فتاوى بعض المشائخ اليوم في السعودية. لقد استغلوا الدين لكي يقهروا المرأة ويحتالوا على عقلها من خلال تهديدها بالدين لترضخ لنزواتهم وشهواتهم.

وتحت تأثير الزمن وسطوة القهر الثقافي والديني وعدم وجود من تهرب اليه المرأة تمحور عقل المرأة السعودية على هوى رجال الدين وظهرت داعيات

وأخريات سلبيات تابعات يسعين الى تأييد قهر المرأة وظلمها ويقمن بالاساءة الى المرأة التي لاتؤمن بالاعتقادات السائدة، فيُمارسن ضدها أبشع التصرفات من خلال محاربتها نفسيا وتأليب الناس عليها والصاق التهم الأخلاقية التي يُراد منها تشويه سمعتها لكي لاتلقى قبولا من الشعب، وذلك ماجعل المرأة السعودية اما انهزامية بلا شخصية لتكون مطيعة ومؤمنة بما تُلقن من تعلميات تضاعف عبوديتها، هذا في أكثر الحالات بحيث تدافع عن خانقيها بايمان معتقدة أنها بذلك تفوز بالجنة، واما قليلة حيلة لاتملك الا الرفض في باطنها حيث لايوجد لها نصير يدعم موقفها.

ومن صور السيطرة على المرأة والتحكم بحياتها الزامها بطريقة معينة للحجاب تغطيها من الرأس حتى القدم بشكل يخالف مفهوم الحجاب الاسلامي المعروف في بقية البلاد الاسلامية ويسلب شخصيتها وحضورها ولايسمح لها برؤية طريقها وهي تمشي، حتى رسخت فكرة أن المرأة كائن جنسي متعي في أذهان الأكثرية وأنها فتنة وأنها قابلة لممارسة الرذيلة بأيسر السبل. هذا ساعد على ظهور متزايد لبعض الممارسات اللاأخلاقية من تحرشات جنسية واهانة أو اعتداء في معظم الأماكن العامة ودور العمل. ان كثرة الفتاوى الدينية والخطب التي تمنع المرأة من الخروج من بيتها كوّنت لدى الناس في الشعور الجمعي فكرة راسخة تعتبر أي امرأة تمشي في الشارع مستباحة من قبل الذكور الذين لا يجدون حرجا في ملاحقتها واسماعها فاحش الكلام، والوقوف بسياراتهم أمام أي سيدة تمشي في الشارع أو في السوق، ومع هذا لا توجد لدينا في السعودية أي منظمة أو جمعية أو مرجع حكومي تستطيع أن تستعين به المرأة في الدفاع عنها من هذه الممارسات والأفعال القبيحة سوى المطاوعة الذين يستغلون ذلك لمزيد من الكبت دون أن يبحثوا في الأسباب الداعية لهذا السلوك الشاذ الناتج عن العزل التام بين الجنسين والذي جعل كل جنس يرسم صورة وهمية عن الجنس الآخر يؤدي الى تلك الممارسات الخاطئة التي تمتلىء بها شوارع وأسواق السعودية.

ومن نماذج العنف ضد المرأة «الضرب» سواء من قبل الأب أو الأخ أو الزوج، وهو عمل تتم ممارسته خلف الأبواب المغلقة ولا تستطيع المرأة حيلة الا قبول هذا المصير السيئ. بقاؤها في منزل عنيف يرجع الى عدم وجود جهة اجتماعية أو حكومية تساعدها وتمنحها مكانا آمنا هذا الى جانب امتعاض المجتمع من المرأة الهاجره لبيتها، فيضعون اللائمة كلها عليها دون أن يصغي أحد الى السبب. الحقيقة المحزنة في الثقافة السعودية هي أن المرأة مخلوق ناقص حتى تجد رجلا يُخفي نقصها ويواري عوارها على أساس أن الثقافة ترى أن أنوثتها نفسها عورة!!

ان بقاء المرأة في المنزل ساهم في كثير من السلبيات اضافة الى حرمانها من فرص التعلم والعمل ومنعها من الخروج من عقال الجدران الأربعة، فقد صدرت مؤخرا فتوى من شيخ يدعى عثمان الخميس تُحرم على المرأة دخول الانترنت مالم تكن مع محرم! يُضاف الى ذلك تزويجها عنوة بحيث يقبض الأهل ثمنها المتمثل بالمهر ودفعها لقدرها في الحياة! والجدير بالذكر أن تلك الممارسات والاعتقادات هي مبررة دينيا بحيث صار الدين وفق تفسيرات المطاوعة السعوديين سلاحا في وجه المرأة استخدموه لقمعها دون رحمة.

فمن طرقهم في سبغ الأهلية الدينية على أقوالهم وفتاويهم الرسمية توظيف بعض الأحاديث التي لا يعرف مدى صحتها خاصة أنها تخالف روح الاسلام الواضحة في الآيات القرآنية، ومن تلك الأحاديث مايروى بأن «النساء ناقصات عقل ودين» وذلك يخالف أكثر من ستين آية واضحة في القرآن الكريم. وحديث: «لا يسأل الرجل فيما ضرب امرأته» وذلك طبعا يناقض رؤية وأقوال الرسول الكريم والتي تتضح من أنه نهى عن ضرب المرأة وأنه لم يضرب في حياته أيا من زوجاته . وحديث: «لو كنت آمر أحدا أن يسجد لأحد لأمرت النساء أن يسجدن لأزواجهن». وحديث: «استوصوا بالنساء فان المرأة خلقت من ضلع وان أعوج شيء في الضلع أعلاه فان ذهبت تقيمه كسرته وان تركته لم يزل أعوج » علما بأنه لم يرد في أية آية في القرآن الكريم أن المرأة خلقت من ضلع آدم وكذلك حديث: «تصدقن، فان أكثركن حطب جهنم » وحديث: «ان المرأة تقبل في صورة شيطان وتدبر في صورة شيطان » وهذا الحديث السياسي: «لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة ».

ان التناقض ليبدو واضحا بين تعاليم الاسلام بما تحمله من انسانية وبين تطبيقاته المتبعة في السعودية، فهناك ظلم وعنف يمارس ضد المرأة السعودية هذا اليوم سواء العنف الجسدي أو المعنوي. ان أكبر عنف معنوي يطبق على المرأة في يومنا هذا هو طريقة التعامل معها، والذي يتعارض بمجمله مع تعاليم الدين الاسلامي ومع قوانين حقوق الانسان التي أقرت للمرأة كامل الحقوق كفرد فعال في المجتمع ومن ذلك:

1 ـ يلزم المرأة توقيع ولي أمرها الرجل وموافقته لتنفيذ قراراتها الشخصية كالزواج والسفر والتسجيل في الجامعة والعمل بل وفي حالات دقيقة لا تحتمل الانتظار كعملية جراحية مثلا فعلى المرأة احضار ولي أمرها ليوقع موافقا والا تعرضت حياتها للخطر، تلك الممارسات تحمل في طياتها اعتبار المرأة انها انسان غير عاقل وبلا أهلية، فهي لا تؤمن حتى على نفسها وكأنها مخلوقا به ضرب من خبل او

جنون!

2- المرأة لا تُعطى حق الولاية أو الوصاية على أولادها حتى لو كانت تربيهم بمفردها.

3- عند البعض يشترط على الزوجة التي تطلب الطلاق أن ترد للزوج المهر، أي أعيد للمهر صفته التي كانت سائدة قبل الاسلام كثمن للمرأة لا كهدية تقدم لها.

4- أباح الطلاق التعسفي للرجل دون شروط لدرجة أن يطلق الرجل زوجته في بعض الحالات من باب القسم اكراما لالزام صديقه بقبول عزيمة أو هدية.

5- لا تنال المرأة بعد طلاقها ولو جزءا بسيطا من الثروة التي بنتها الأسرة في سنوات الزواج حتى لو كانت عاملة وأسهمت في تكوين هذه الثروة.

6- تحرم المطلقة من حضانة أولادها بعد سن العاشرة للابن والسابعة للبنت حتى لو كانت أكثر أهلية من الأب لحضانتهما، وذلك مناقض لأكثر من حادثة واضحة وصريحة في السنة النبوية «فقد خير النبي (ص) رجلا وامرأة وابنا لهما فقال رسول الله يا غلام هذا أبوك وهذه أمك اختر» و«ان امرأة جاءت الرسول (ص) فقالت فداك أمي وأبي ان زوجي يريد أن يذهب بابني وقد نفعني وسقاني من بئر أبي عنبة فجاء زوجها وقال من يخاصمني في ابني فقال يا غلام هذا أبوك وهذه أمك فخذ بيد أيهما شئت فأخذ بيد أمه فانطلقت به».

7- لاتحضر المرأة محاكمتها في المحكمة، بل تبقى في السجن أو البيت تنتظر الحكم الذي سيصدر بحقها.

8- يحق للزوج أن يمنع زوجته من السفر.

9- لا يوجد نظام يحمي الزوجة من اضطهاد الزوج.

10- لا يحق للمرأة قيادة السيارة.

11- مع انه تم مؤخرا اقرار بطاقة شخصية للنساء الا أنها لا تحمل أي تجديد أو تغيير فلا زالت موافقة ولي الأمر هي الأساس في كل المعاملات في السعودية والبطاقة ليست الا واجهة لاسكات الأصوات في الخارج.

12- يتم اضطهاد النساء في الأماكن العامة من قبل رجال الهيئة الذين يمارسون الرقابة اللامحدودة بشكل يكبل حريات المواطنين وفي أحيان كثيرة يغبنهم حقوقهم في الدفاع عن أنفسهم حين يقع عليهم ظلم من قبل هؤلاء المطاوعة.

13- يمارس الفصل الجنسي في المرافق العامة بشكل أخل بنظام العائلة وتماسكها حيث يتعين على الأطفال اختيار أبيهم أو أمهم ليذهبوا معه للنزهة في الأماكن الترفيهية وليس أن ينعموا بدفء والديهم معا.

14- لا تتاح للمرأة السعودية الفرص نفسها المتاحة للرجل السعودي في التعليم في تخصصات كالهندسة والقانون مثلا، وكذلك فرص العمل والمشاركة في تشكيل الرأي العام.

15- عدم وجود آلية واضحة للتعرف على شخصية المرأة والتثبت منها، هذا الى جانب الاعتماد القوي على توقيع ولي الأمر مما جعل الكثير من الرجال يستغلون مثل هذه الثغرات القانونية بحيث يتصرفون بحرية بأموال نسائهم واستغلال أسمائهن في تجارة أو مشاريع معينة حتى دون علمهن بذلك.

16- العنف الجسدي الذي يقع على المرأة من قبل الأب أو الأخ أو الزوج، بل حتى الابن. هذا مع عدم وجود قانون يحميها نظريا من مثل هذ الممارسات ومن الناحية العملية لا تستطيع أن تتجرأ المرأة التي تتعرض للايذاء الجسدي من قبل الأب أو الزوج على تقديم شكوى بحق أي منهما مادامت واقعة تحت سلطته وسيطرته فالقانون الديني يعطيهما صلاحيات في ممارسة ما يرونه مناسبا دائما.

ومن العنف الجسدي كذلك ارهاق الفتاة في مجتمعاتنا منذ الصغر على خدمة الأسرة. كما تلقى على المرأة أيضا مسؤولية الاهتمام بالعاجزين والمسنين من أفراد الأسرة سواء كانوا من ذويها أو ذوي زوجها دون أن يخفف ذلك من أعبائها المنزلية الأخرى.

هذا وغيره من الصور التعسفية المطبقة بشكل نظامي على النساء السعوديات دون السماح لهن بأي فرصة للاعتراض أو التغيير ومعاقبة من تجرأ على أي خطوة في سبيل تحسين الوضع أونقده، هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية يتستر المجتمع كله بمن فيهم الأسر والمقربون، كما تتستر وسائل الاعلام، على حوادث العنف والاعتداء والاغتصاب لتأكيد التوهم بأن السعودية مجتمع مثالي ومجتمع له خصوصية! مما يغطي على هذه المشكلات ويسهم في استفحالها.

ويمكن أي باحث أن يطيل النقاش حول تقصير الحكومة والشعب في الاستجابة لفتاوى بعض المتدينين الذين يساهمون في اذلال المرأة والشك فيها. اننا نحتاج الى دعم المرأة وابراز حقوقها، سواء بانشاء المؤسسات التي تخدم قضية المرأة، أو اصلاح مناهج التعليم بما يتناسب ونظرة عصرية للمرأة، أو ممارسة الاعلام دوره في التوعية والتعريف بقضايا المرأة وحقوقها، واعداد ملاجىء للمرأة تستطيع العيش فيها بعيدا عن اضطهاد الزوج أو الأب في حالة وجوده، كما يتبدى تقصير الدولة في عدم تنفيذها اتفاقيات التمييز ضد المرأة اذ لاتزال المرأة في بلادي تمنع من أبسط حقوقها ومن ذلك منعها من قيادة السيارة.